



غرفة صناعة الأردن  
Jordan Chamber of Industry

تقرير

"التوظيف العالمي والتوقعات الاجتماعية"

اتجاهات عام 2023



أيار، 2023

يعد تقرير "التوظيف العالمي والتوقعات الاجتماعية، اتجاهات عام 2023" من التقارير الرئيسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ILO، والذي يعرض تقييماً شاملاً للعجز الحالي في العمل اللائق وكيف تفاقمت هذه المعضلة بسبب الأزمات المتعددة والمتداخلة في السنوات الأخيرة، ويحلل الأنماط العالمية والاختلافات الإقليمية والنتائج عبر مجموعات العمال. كما يقدم التقرير توقعات سوق العمل لعامي 2023 و2024 ويعرض اتجاهات نمو إنتاجية العمل، إضافةً إلى العوامل التي تسهم في تغييرها.

تشير التوقعات ضمن التقرير إلى حدوث **تباطؤ في النمو الاقتصادي ونمو التوظيف** في عام 2023، وأن معظم البلدان ستقتصر في تحقيق النمو الوصول إلى مستويات ما قبل الجائحة (عام 2019)، كما أشار التقرير إلى التحديات التي من شأنها أن تهوي بمؤشرات العدالة الاجتماعية كالافتقار إلى فرص العمل وسوء نوعية العمل وعدم كفاية الأجور وأوجه التفاوت الكبيرة (الأجور، الجنس) ومن المرجح أن يؤدي التباطؤ الملحوظ عالمياً في نمو الإنتاجية إلى زيادة صعوبة معالجة هذه التحديات.

ولأجل ذلك أصبح التضامن الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى، فهناك حاجة إلى عقد جديد يهدف إلى تضيق أوجه العجز الحالية في العمل اللائق والعدالة الاجتماعية. ولهذه الغاية، ستطلق منظمة العمل الدولية في عام 2023 تحالفاً عالمياً للعدالة الاجتماعية يهدف إلى تعزيز التضامن العالمي وتحسين تماسك السياسات، من أجل تحقيق العمل والاستثمار من أجل العمل اللائق والعدالة الاجتماعية.

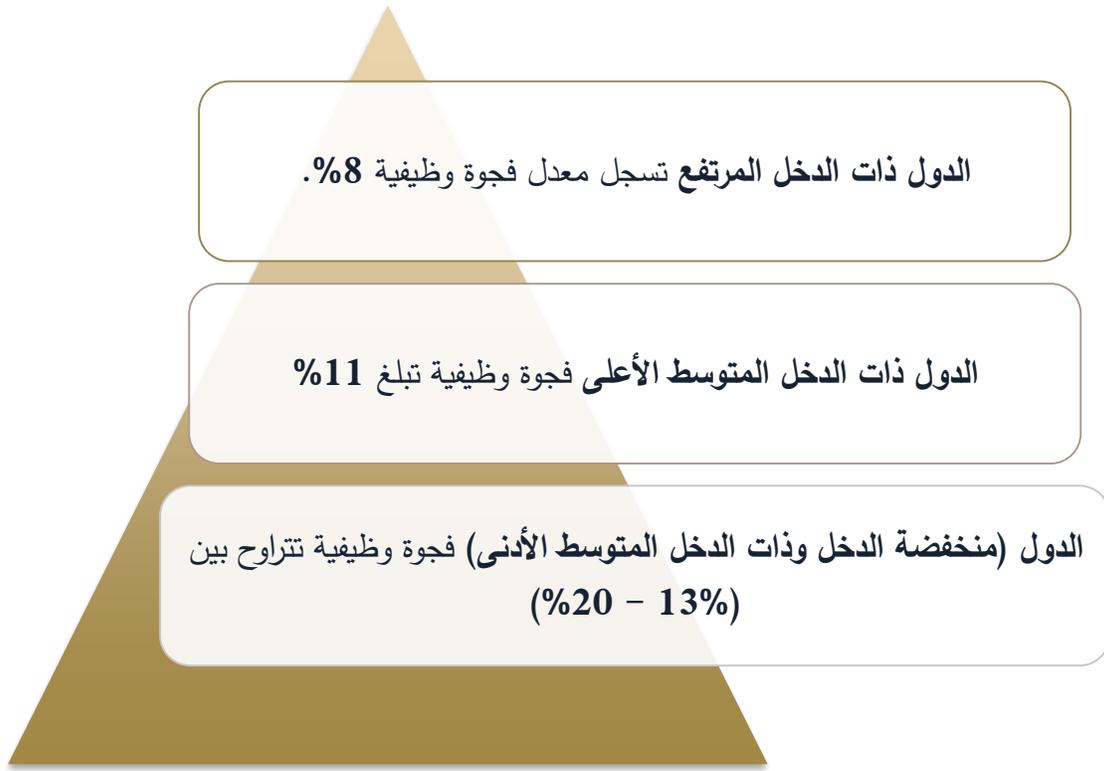
وفي يلي سنتطرق لأبرز العناوين التي تناولها التقرير والتي توضح تطورات معدلات التوظيف والعمالة خلال العام 2022، والتوقعات لكلا العامين 2023 و2024.

تدهورت التوقعات العالمية لأسواق العمل بشكل كبير خلال عام 2022، فقد أدت التوترات الجيوسياسية الناشئة والصراع في أوكرانيا، والانتعاش غير المتكافئ ما بعد الجائحة، والاختناقات المستمرة في سلاسل التوريد إلى خلق تضخم مصحوب بركود اقتصادي، نتيجة للتقلبات الكبيرة في الاستهلاك والاضطرابات في سلاسل التوريد التي صاحبت كورونا وأدت إلى صدمات غير متكافئة في العرض والطلب، مما تسبب في نقص العمالة وارتفاع الأسعار في عدد من القطاعات. كما أن التضخم أدى حتماً إلى تآكل الدخل، مع تداعيات الطلب الكلي وقدرة أقر الناس في العالم على الحفاظ على مستويات معيشية مناسبة.

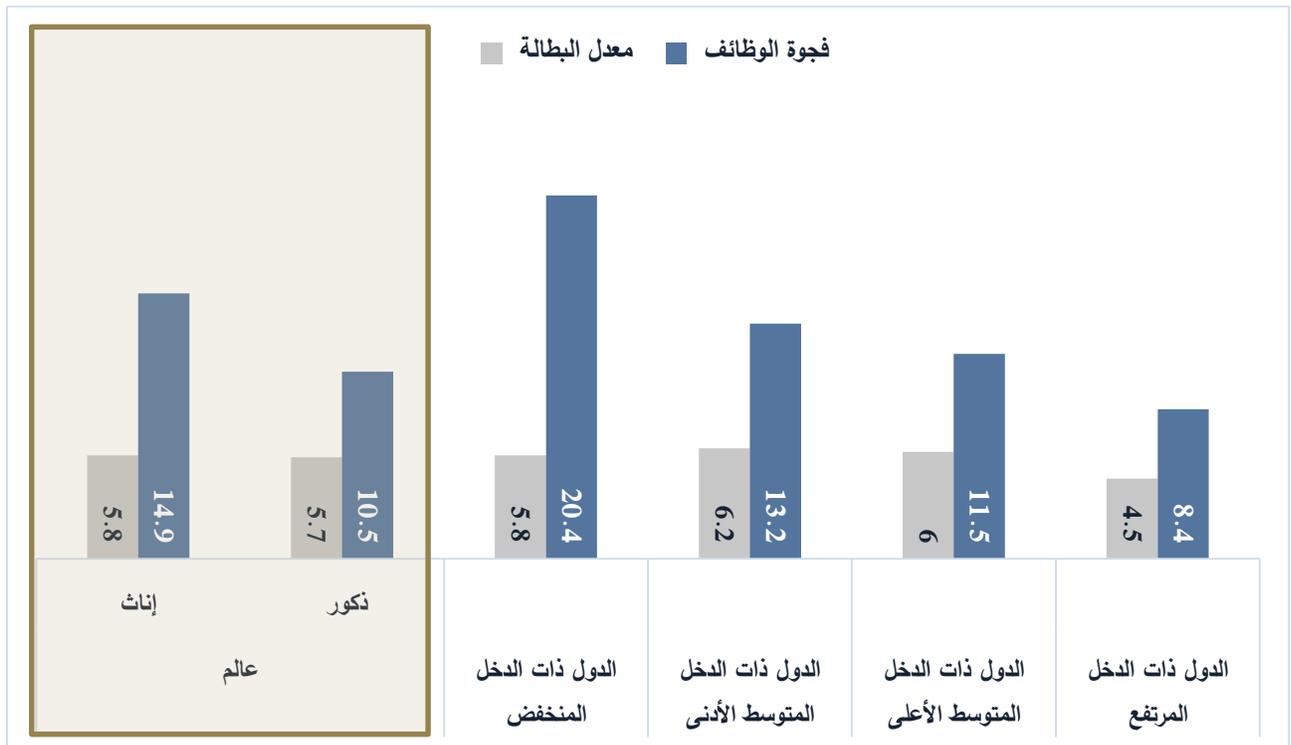
فعلى الرغم من الانتعاش الذي بدأ في عام 2021، من المرجح أن يتفاقم النقص المستمر في فرص العمل اللائق مع التباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي حيث؛ تنخفض أجور العمال الحقيقية عندما تتجاوز الأسعار الدخل الاسمي، كما يؤثر انخفاض الطلب في البلدان ذات الدخل المرتفع على الأجر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من خلال روابط سلسلة التوريد العالمية، إضافة إلى حالة من عدم اليقين المرتفعة والمستمرة عالمياً، والتي تسببت في انخفاض الاستثمار في الأعمال التجارية، ولا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما أدى إلى تآكل الأجر الحقيقية ودفع العمال إلى العمل غير الرسمي.

وخلال العام 2022 استقرت فجوة الوظائف العالمية عند 473 مليون شخص، بما يعادل معدل بلغ 12.3%، ويعد معيار فجوة الوظائف؛ مقياس جديد لحاجة التوظيف غير المُلباة في العالم، يتألف من إجمالي العاطلين عن العمل (205 مليون شخص) إضافةً إلى أشخاص لديهم حاجة للتوظيف غير مُلباة ولكنهم خارج قوة العمل لأنهم لا يستوفون معايير اعتبارهم عاطلين عن العمل (268 مليون شخص)، عالمياً تبلغ فجوة الوظائف بالنسبة للنساء 15%، مقارنة بـ 10.5% للرجال، وهذه الفجوة كبيرة بشكل خاص بالنسبة للنساء وفي الدول النامية، ودولياً كانت معدلات الفجوة الوظيفية كما يلي<sup>1</sup>؛

<sup>1</sup> يأتي الأردن وفقاً لتصنيف الدول ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى



معدلات البطالة وفجوة الوظائف حسب الجنس وفتات الدخل للدول خلال العام 2022



ويشير الشكل التالي إلى أبرز مؤشرات القصور في العمل اللائق والعدالة الاجتماعية على مستوى العالم خلال العام 2022:



### الشباب

23.5% من الشباب ليسوا في التعليم أو العمل أو التدريب



### الفجوة بين الجنسين

عدد النساء خارج القوة العاملة ضعف عدد الرجال



### فجوة الوظائف

473 مليون يريدون العمل منهم 205 مليون عاطلون عن العمل



### عدم المساواة

نصف العمال يكسبون 8% فقط من دخل العمل العالمي



### حماية اجتماعية

فقط 47% من السكان مشمولون بشكل واحد على الأقل من أشكال الحماية الاجتماعية



### العمالة غير الرسمية

2 مليار عامل غير رسمي بحقوق محدودة في العمل أو دون الحصول على الحماية الاجتماعية



### فقر العامل

214 مليون عامل يعيشون في فقر مدقع



### العمالة المراد إلغاؤها

160 مليون طفل في عمالة الأطفال و28 مليون عامل في العمل القسري



### فجوة الإنتاجية

إن إنتاجية العامل في البلدان ذات الدخل المرتفع أكبر بـ 18 مرة منها في البلدان منخفضة الدخل

هناك العديد من الأزمات والتحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي مؤخراً وقد تسببت في تراجع معدلات التوظيف والتشغيل، كما ستتسبب في تباطؤ نموه مستقبلاً أبرزها؛

✓ **التأثير المستمر لفيروس كورونا** على آفاق سوق العمل، والتي أحدثت أيضاً الوصول إلى أعلى معدلات التضخم منذ عقود.

✓ **الصراع في أوكرانيا والصراعات الجيوسياسية الأخرى** التي أدت إلى تقاوم نقص الإمدادات وزيادة حالة عدم اليقين، والتي تسببت في أزمة تكلفة المعيشة التي أدت إلى تآكل القوة الشرائية للدخل المتاح للأسر المعيشية وتقليل الطلب الكلي.

✓ **تشديد السياسة النقدية** يضغط على شروط التمويل ليس فقط في الاقتصادات المتقدمة، ولكن أيضاً من خلال تداعياته على الاقتصادات الناشئة والنامية. وهذا ما سيحدث تغيرات هيكلية طويلة المدى في أسواق العمل العالمية.

✓ **معدلات الشيخوخة** تزايدت في جميع البلدان المتقدمة تقريباً والعديد من البلدان الناشئة، مما تسبب في انخفاض عرض الوظائف الذي من غير المرجح أن تقابله الهجرة الخارجية من المناطق الأكثر شباباً.

✓ **التغيير التكنولوجي**، المتعلق بالأجهزة والأدوات الرقمية الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي، مثل هذه الابتكارات قد تستخدم لمعالجة بعض النقص المقبل في التوظيف الناتج عن التحولات الديموغرافية.

✓ **التغير المناخي** وتسببه في زيادة الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية المتطرفة، بما في ذلك الفيضانات والزلازل والجفاف وتآكل التربة وموجات الحرارة والأمطار غير المتوقعة؛ سيتطلب ذلك استثمارات كبيرة في البنية التحتية في المناطق شديدة التأثر، وهذا ما سيتسبب حتماً في خلق المزيد من فرص العمل لا سيما في بعض أفقر مناطق العالم، بما في ذلك في أفريقيا.

✓ **تفاوت تفاعل عوامل الاقتصاد الكلي والتوقعات طويلة الأجل والأوضاع المؤسسية**، وتأثير ذلك على نمو العمالة بشكل مختلف بين دول العالم.

من المتوقع أن يتوسع التوظيف العالمي بنسبة 1% في عام 2023، وهو تباطؤ كبير عن معدل النمو البالغ 2.3% في عام 2022. كما أن خلال العام 2024 من المتوقع أن يرتفع نمو التوظيف إلى 1.1%، كما أنه من المتوقع أن ينخفض متوسط ساعات العمل الأسبوعية لكل عامل انخفاض طفيف في عام 2023 نتيجة للتباطؤ الاقتصادي، ليظل أعلى بقليل من 41 ساعة في الأسبوع، ويحد هذا الانخفاض في النشاط من إمكانات الدخل للعمال ويقلل في جميع الاحتمالات من فرص الانتقال إلى وظائف ذات جودة أفضل وبأجور جيدة.

تبدو التوقعات متشائمة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع، التي تقترب من الصفر في نمو التوظيف. على خلاف البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى التي من المتوقع أن يتجاوز نمو التوظيف اتجاهات نموه قبل انتشار الوباء.

وفيما يتعلق بمعدلات البطالة العالمية من المتوقع أن ترتفع بشكل طفيف في عام 2023، بنحو 3 ملايين، لتصل إلى 208 ملايين وهذا يعني معدل للبطالة يبلغ 5.8%. وفيما يلي أبرز التوقعات لسوق العمل (توظيف، بطالة) لعام 2023 وفقاً للمناطق والقارات المختلفة؛

• نموًا في التوظيف بنسبة 3% أو أكثر.

• انخفاض طفيف في معدلات البطالة (من 7.3% إلى 7.4% في أفريقيا ومن 8.2% إلى 8.5% في الدول العربية).

إفريقيا والدول العربية

• يُتوقع أن يكون النمو السنوي للتوظيف في حدود 1%

آسيا والمحيط الهادئ وجنوب أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي

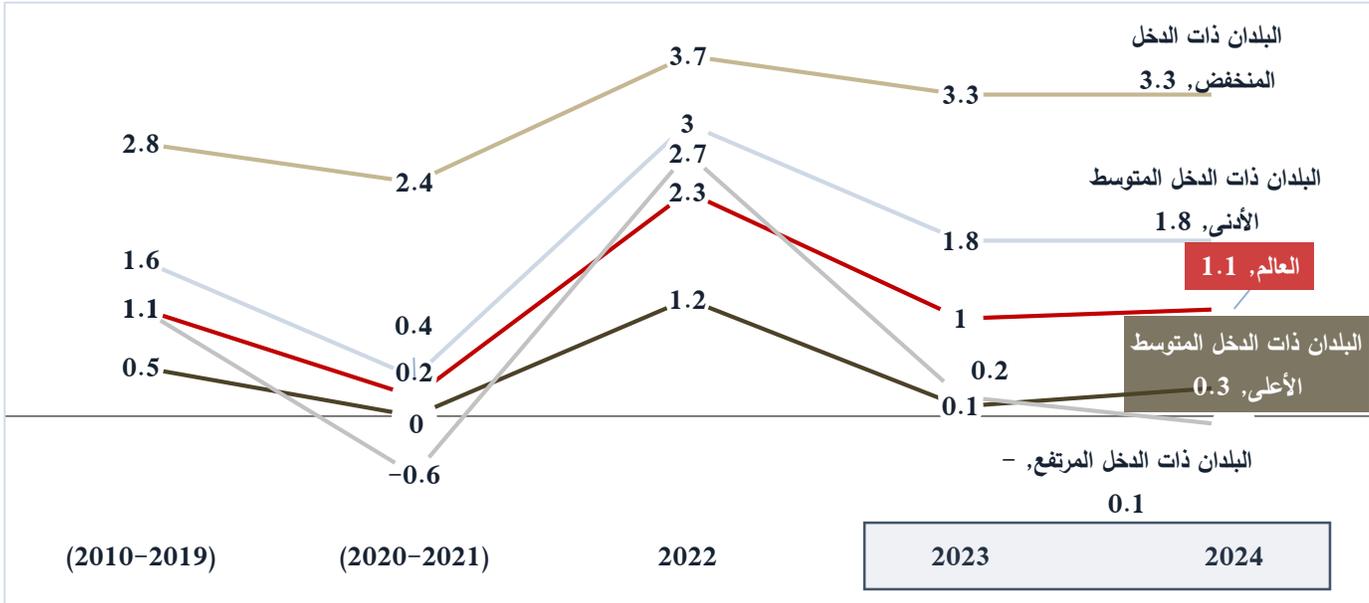
• لن تكون هناك مكاسب في التوظيف وسترتفع معدلات البطالة

أمريكا الشمالية

• تضررت بشكل خاص من التداعيات الاقتصادية للصراع في أوكرانيا لذا من المتوقع أن ينخفض التوظيف  
• معدلات البطالة يجب أن تزيد بشكل طفيف فقط على خلفية النمو المحدود في السكان في سن العمل

أوروبا وآسيا الوسطى

## متوسط النمو السنوي للتوظيف في العالم ووفقاً لفئات الدخل للدول (2010-2024)<sup>2</sup>



## توقعات واتجاهات التوظيف في الدول العربية؛



انكشفت اقتصادات الدول العربية<sup>3</sup> بشكل كبير خلال كورونا، بمعدل 2.5% فقط في 2021 ولتشهد انتعاشاً خلال العام 2021. وهي من أدنى معدلات النمو الإقليمي في العالم خلال ذلك العام، مع توقع نمو اقتصادي بنسبة 6.6% في عام 2022 و 3.9% في عام 2023. وسيتم ترجيح النمو بشكل مختلف لدول مجلس التعاون الخليجي التي ستستفيد من ارتفاع الإيرادات الحكومية بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز.

وخلال العام 2022 عكست الاتجاهات في إجمالي ساعات العمل الأسبوعية انتعاشاً اقتصادياً، ولكن ليس تعافياً كاملاً في سوق العمل، حيث عاد إجمالي ساعات العمل الأسبوعية في الوظائف بدوام كامل إلى مستويات ما قبل الأزمة (2019)، وهذا ما ينعكس على مدخلات العمل في الاقتصاد والتي ترتبط بالنمو الاقتصادي العام.

<sup>2</sup> توقعات لمتوسط النمو السنوي للتوظيف خلال العامين 2023 و 2024

<sup>3</sup> تعكس المؤشرات والتوقعات المتعلقة بالدول العربية أداء الدول التالية: (البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، فلسطين، سلطنة عمان، قطر، السعودية، سوريا، الإمارات، واليمن) حيث لم يتطرق إلى تحليل أداء بقية الدول العربية.

كما لا زالت معدلات بطالة الشباب مرتفعة في المنطقة حيث بلغ معدل بطالة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم ما بين 1-24 عام) 29.8% في عام 2022، مقارنة بمعدل بطالة للبالغين (الذين تزيد أعمارهم عن 25 عام) بنسبة 10.3% في عام 2022، ولكن يمكن خلق مجموعة من فرص العمل اللائقة للشباب من خلال التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

على الرغم من أن جميع البلدان والأقاليم تتأثر بتغير المناخ، إلا أن القليل منها يساهم بشكل كبير في انبعاثات غازات الدفيئة ومن بين الدول العربية دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل الهيدروكربونات نسباً كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي فيها؛ 59% في الكويت، 38% في قطر و 27% المملكة العربية السعودية. علاوة على ذلك، تعد الإمارات والسعودية من أكثر البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي في العالم، كما أن المنطقة معرضة لارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة الصدمات المرتبطة بتغير المناخ، بما في ذلك التدهور البيئي والإيكولوجي، كل ذلك له آثار كبيرة على العمال والشركات في هذه البلدان.

ولذلك، تلتزم دول مجلس التعاون الخليجي بفكرة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بعيداً عن الاعتماد على الهيدروكربونات سعياً لتحقيق التنويع الاقتصادي والتقليل من مساهمتها في تغير المناخ. وهذا ما سيخلق تحولاً كبيراً في سوق العمل، بما في ذلك الطلب على العمال والمهارات، واستبعاد الوظائف من القطاعات التقليدية.

وتتطلب فكرة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أن تعمل الحكومات على دعم أولئك الذين سيخسرون وظائفهم، وهم؛ العمال غير الرسميين والعمال ذوي المهارات المتدنية والعمال المهاجرين، وذلك من خلال توفير استراتيجية شاملة ومنسقة تشمل الاستثمار والمهارات والحماية الاجتماعية لضمان أن العمال الذين فقدوا وظائفهم يتم تزويدهم بنوع من الدعم لتسهيل إعادة توظيفهم.

#### مؤشرات التوظيف للدول العربية خلال الفترة (2019-2022) وتوقعات العمالة (2023-2024)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	
46.0	45.9	45.6	45.1	45.4	46.8	نسبة العمالة إلى عدد السكان
9.5	9.3	9.3	9.8	10.1	8.7	معدل البطالة
50.8	50.6	50.4	50.0	50.5	51.3	معدل المشاركة في القوى العاملة
21.2	21.0	20.9	20.2	19.6	22.0	نسبة إجمالي ساعات العمل الأسبوعية إلى السكان (15-64 عام)

إلى جانب الفجوة في التوظيف، لا تزال جودة الوظائف مصدر قلق رئيسي، وتختلف حالات النقص في العمل اللائق باختلاف المنطقة من حيث الشكل والشدة، إلا أنها منتشرة على نطاق واسع في كلاً من؛

✓ **الدول العربية وشمال أفريقيا وجنوب آسيا؛** تشترك جميعها في أن هناك اختلافات جوهرية في مؤشرات سوق العمل ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك معدلات المشاركة في القوى العاملة.

✓ **أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا،** تحول المعدلات المرتفعة للسمة غير الرسمية للعمل دون الوصول إلى الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية في العمل.

كما أن للتضخم تأثير قوي على توزيع الدخل الحقيقي، حيث لا يستطيع العديد من العمال والمؤسسات زيادة دخلهم بما يتماشى مع التضخم، وبالتالي يعانون من خسائر حقيقية في الدخل، حيث إن انخفاض الدخل الحقيقي مدمر بشكل خاص للأسر الفقيرة، التي قد تتعرض لخطر انعدام الأمن الغذائي.

## نمو الإنتاجية ومستقبل التوظيف؛

إن انتشار تباطؤ نمو الإنتاجية طويل الأجل في الاقتصادات المتقدمة والنامية الرئيسية، مسألة تثير القلق نظراً لأن نمو الإنتاجية هو المفتاح لمعالجة الأزمات المتعددة في القوة الشرائية والرفاهية والاستدامة البيئية، والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها العمل اللائق والرفاهية، بما في ذلك انتشار الفقر والأعمال غير الرسمية والافتقار إلى أماكن عمل آمنة.

وقد أدى تدهور توقعات سوق العمل والزيادات في العمالة غير الرسمية إلى انعدام حوافز الاستثمار المنتج، وذلك توافقاً مع الارتفاع الكبير في حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالمسار المستقبلي للاقتصاد العالمي، فإن التوسع في العمالة هو الأسرع بين العمال غير الرسميين، وترتبط الزيادات في هذا النوع من العمل إلى تراجع الأجور وانخفاض دافع وحافز أصحاب العمل للاستثمار في رفع مستوى القوى العاملة ورفع المهارات.

نمو إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد الكلي هو نتيجة تفاعل العوامل الاقتصادية داخل المؤسسات والقطاعات الصناعية، ويمكن تلخيص العوامل التفسيرية الرئيسية وراء نمو الإنتاجية داخل اقتصاداً بأنها؛ **تعميق رأس المال**، أي زيادة الاستثمار في الآلات والمعدات، و**الابتكارات التكنولوجية**، أي أساليب الإنتاج الأكثر تطوراً، بما في ذلك ابتكارات العمليات، و**تكوين العمالة**، أي قوة عاملة ذات مهارات أفضل.

كما يلعب **التكوين القطاعي للاقتصاد** دوراً مهماً في تحديد نمو الإنتاجية الكلي في بلد أو منطقة معينة، من خلال إعادة تخصيص العمال إلى القطاعات أو الصناعات الأكثر إنتاجية بما يزيد من نمو إنتاجية العمل للاقتصاد ككل من خلال إعادة توزيع العمال من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى **قطاعات ذات إنتاجية أعلى**، مثل **الصناعة**، حيث عادةً ما تدفع القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى أجوراً أعلى ويمكنها أيضاً توفير ظروف عمل أفضل، إضافةً إلى أن هذه العملية قد تتسبب في الانتقال من الوظائف غير الرسمية إلى الوظائف الرسمية.

## مخاطر التراجع الاقتصادي لعام 2023

تتميز توقعات سوق العمل بمخاطر سلبية متعددة. يمكن أن تؤدي "الأزمات المتعددة" اليوم إلى دفع النمو الاقتصادي العالمي في عام 2023 إلى أقل من 2%، مع تداعيات خطيرة على خلق فرص العمل. وحتى بدون ذلك، يمكن أن تتدهور التوقعات المتعلقة بسوق العمل إذا كانت الشركات غير قادرة على الاحتفاظ بالعمالين بسبب قيود التمويل، أو وجدت الحكومات نفسها في أزمة ديون وغير قادرة على دعم أسواق العمل.

في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يمكن أن يؤدي عدم المساواة وانخفاض الدخل الحقيقي في مواجهة ارتفاع الأسعار إلى كبح الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً، مما يؤدي إلى انخفاض أكبر في نمو التوظيف. لذا من الضروري تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار في التعليم والتدريب لإطلاق الإمكانيات الكاملة للقوى العاملة العالمية، كما لا بد من تبني مبادرات سوق عمل واسعة النطاق تركز على كل من التوظيف والمهارات لجعل سوق العمل يصلح للجميع.

خلقت كورونا تحديات كبيرة في القدرات لمؤسسات صنع السياسات الرئيسية، حيث تواجه البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم مقايضات صعبة بين زيادة دعم التعافي من الوباء ومعالجة التضخم المرتفع. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان لم تتعاف بعد إلى مستويات ما قبل الجائحة من حيث ساعات العمل، والتوظيف وغيرها من المؤشرات الأخرى، إلا أن الصدمات التي تعرضت لها أسعار الطاقة والغذاء أدت إلى تطبيع السياسات وتقليل تدابير الطوارئ التي أدخلت أثناء الوباء.

ويعد الالتزام القوي بمبادرات مثل؛ **المسرّع العالمي للأمم المتحدة بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية للتحويلات العادلة والمشاركة الوثيقة للشركاء الاجتماعيين في جميع مجالات صنع السياسات على المستويين الوطني والدولي** من التدابير الرئيسية التي من شأنها تعزيز تماسك السياسات والشراكات للتعامل مع الوضع الحالي.

كما ستعمل **منظمة العمل الدولية في عام 2023** على تعزيز تحالف عالمي من أجل العدالة الاجتماعية بهدف تعزيز التضامن العالمي وتحسين تماسك السياسات من أجل تحقيق العمل والاستثمارات في العمل اللائق والعدالة الاجتماعية.